أين العرب والمسلمون من تركيبة مجلس الأمن المقترحة؟

د. علاء أبو عامر●

□ .. في الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية أجتمع في منتجع يالطا على البحر الأسود المنتصرون في الحرب وقرروا أن يحكموا العالم من خلال مؤسسة دولية تكون فيها السيادة والكلمة لهم من خلال مجلس أعلى تنفيذي سمي بمجلس الأمن الدولي.. وأراد هؤلاء المنتصرون أن تكون دول العالم المهزومة والدول المتخلفة من المستعمرة وشبه المستعمرة والمحمية والموصى عليها...الخ أعضاء شرف ضمن سوق كبيرة سميت بالجمعية العامة للأمم المتحدة هذه السوق أراد لها هؤلاء المنتصرون أن تكون سوقاً للتهليل وفن الخطابة فحسب. فكل ما يصدر عنها لا قيمة له إذا لم يوافق عليه الخمسة الكبار أصحاب الرأي والمشورة والعقل، فإن استحسنوا قراراً ربما يمرروه وإذا رأى أحدهم غير ذلك فمن حقه أن ينسف أي مشروع من جذوره ويحيله إلى ورقة قمامة لا معنى لها حتى لو أجمع عليها العالم بقيتيه المتحضرة والمتخلفة.

أريد للأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة أن تكون بشكل أو باخر أشبه ما تكون بنظام الحكم الديمقراطي المتبع في العالم الغربي فالرئيس صاحب القرار النهائي وهنا الرئيس هو مجلس الأمن أو ما يمكن أن نطلق عليه تسمية السلطة التنفيذية بينما تشبه الجمعية العامة حالة البرلمان وهو السلطة التشريعية وتركت السلطة القضائية لمحكمة العدل الدولية ووضع الميثاق ليكون بمثابة دستور أو نظام أساسي دولي.

وكما في الحياة السياسية الداخلية في أي بلد من البلدان ذات الممارسة الديمقراطية الناشئة تبقى الديمقراطية ضلية طالما كان هناك وعي لمخاطر تحول الزعيم إلى دكتاتور متفرد يفرض إرادته على الآخرين، ويحدث ذلك فقط عندما تضعف الهيئات الأخرى وهي الهيئات الرقابية كالبرلمان والقضاء واحزاب المعارضة وهي في حالة مجلس الأمن الدول الأربع الأخرى (روسيا، فرنسا، بريطانيا، الصين) إذ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومعسكره ضعفت القوى الدولية المناوئة لامريكا وأصبحت هذه الدول لا تبحث عن المنافسة والمواجهة مع الولايات المتحدة بقدر ما أصبحت تصارع من أجل البقاء والحفاظ على مكتسباتها السابقة في مجلس الأمن ضمن التركيبة التي أفرزتها الحرب حيث فقدت مكانتها التاريخية نتيجة انتهاء الحرب الباردة وبرزت الولايات المتحدة كحاكم أوحد يريد أن يتحكم بمصير العالم وحده دون شركاء ويريد أن يتحلل من القيود التي يفرضها عليه الميثاق وكل القوانين الدولية وتسعى إلى أفراغ المنظمة الدولية من مضمونها الحقيقي كمنظمة راعية للأمن والسلم الدوليين وترغب في تحويلها إلى أداة تمنح الشرعية لنزوات حكامها المصابين بهوس القوة والعظمة وتمنح الشرعية لكل أعمال الجريمة المنظمة التي ترتكبها صنيعتها وربيبتها إسرائيل وكل الدول المارقة من حليفاتها في غزو العراق.. دول العالم الثالث النامية ومعها بعض من دول العالم المتقدم ومن خلال كتلة حركة عدم الانحياز سعت ومازالت تسعى إلى دمقرطة العلاقات الدولية من خلال طرح مفاهيم جديدة للعلاقات الدولية وبلورة قواعد جديدة للقانون الدولي بشكل يتفق مع الواقع الدولي وهذا يلاحظ من خلال الإعلانات والقرارات التي تصدر عن الجمعية العامة والوكالات المتخصصة والمؤتمرات الدولية الأخرى.

وتناضل الحركة من أجل مناهضة محاولات الهيمنة في فرض أنظمة سياسية أو أيديولوجيات معينة على الدول الأخرى، وهي طريق تضامن واقعية بين الدول التي تسعى إلى المحافظة على بقائها والتعبير عن هويتها من خلال التطلع إلى نظام دولي جديد مناهض لكل أشكال الامبريالية والاستعمار، والاستعمار الجديد والتمييز العنصري، ونقض الهيمنة ورفض مناطق النفوذ، وعدم القبول بالاحتلال والتدخل الأجنبي.

ويقوم مبدأ دمقرطة العلاقات الدولية على أساسين:

الأول: مبدأ المساواة ويستند إلى ثلاثة مبادئ هي: مبدأ الحصانة، ومبدأ التعامل بالمثل، ومبدأ عدم التمييز.

الثاني: مبدأ الاستقلال ويتضمن: مبدأ عدم التدخل، مبدأ حق تقرير المصير، ومبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية.

من هنا وبغض النظر عن كل الإجحاف الذي يمثله مجلس الأمن بفعل الهيمنة الأمريكية عليه إلا أن هيئة الأمم المتحدة ما زالت تعتبر ملاذا للدول والشعوب الضعيفة والمستضعفة التي تستطيع من خلالها صيانة استقلالها وسلامة كياناتها والحصول على دعمها لتحقيق رفاهيتها وأن تعزز مكانتها ونفوذها عن طريق الائتلاف مع غيرها من الدول من أجل تحقيق أهداف سياسية مشتركة.

لقد شهدت العلاقات الدولية منذ انهيار المعسكر الاشتراكي تغيرات كبرى أثرت على كل الاستراتيجيات العالمية إذ في ظل وجود قطب واحد مهيمن على السياسة الدولية ممثلاً بالولايات المتحدة أصبحت دول العالم الثالث بشكل عام والعربية والإسلامية منها بشكل خاص في مواجهة فرضت عليها من الغرب وتحديدا من زعيمة العالم الحر الولايات المتحدة وكون هذه الدول والتي هي أساسا دول عدم انحياز لا يربطها حلف دفاعي، وفي ظل عدم وجود معسكر مقابل يحميها من تدخلات الولايات المتحدة تجد هذه الدول نفسها في خشية من التدخل في شؤونها الداخلية بل أن بعضها يخشى التقسيم، فالسياسة الأمريكية الحالية هي سياسة غابة.

ويزداد الضغط على هذه الدول من أجل تبني القيم التي أخذت تسود العلاقات الدولية مثل اقتصاد السوق والتعددية السياسية وحقوق الإنسان، فاضطر الكثير من هذه الدول إلى التأقلم مع ذلك، لأن الانسحاب من المشاركة في النظام الدولي الجديد يؤدي إلى خسائر قد تكون فادحة قد تخسر هذه الدول المكاسب المالية والمساعدات والأفضليات التجارية أو قد تتعرض إلى العزلة أو التهميش، فضلاً عن أن معاداتها للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الطرف الرئيسي في النظام الدولي قد يترتب عليه مخاطر أمنية ربما تصل إلى التضحية بسيادة الدولة.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تسعى مجموعة من الدول التي حققت إنجازات علمية واقتصادية على الصعيد الدولي إلى تحويل ذلك إلى إنجازات سياسية من خلال تغيير التركيبة الحالية لمجلس الأمن الدولي وتوسيعها لتشمل دولا جديدة.

الولايات المتحدة وافقت على عضوية اليابان وألمانيا، ولكن من الواضح أنهما لن تكونا عضوين دائمين إلا إذا تحقق ذلك بالنسبة للدول الأخرى.البرازيل اقترحت خمسة أعضاء دائمين جدد بدون حق " الفيتو" وهي: ألمانيا واليابان والهند ونيجيريا والبرازيل.

وفي خضم الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة تعهدت البرازيل وألمانيا واليابان والهند بدعم بعضها في مساعيها لشغل مقاعد دائمة في مجلس الأمن الدولي وقد اجتمع زعماء هذه الدول في نيويورك على هامش المناقشات الوزارية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأصدروا بياناً مشتركاً نقله عدد من المواقع الإخبارية على شبكة الانترنت تعهدوا فيه بدعم ترشيحات دولهم بعضها للبعض الآخر.

وأعلن البيان هذه البلدان كمرشحة "شرعية لعضوية دائمة في مجلس أمن موسع، والذي يعد توسيعه أحد الموضوعات الرئيسية خلال مناقشات الجمعية الجارية حالياً، والتي افتتحت يوم الثلاثاء. وفي معرض إشارته إلى أن عدد أعضاء الأمم المتحدة قد ازداد أربعة أضعاف عما كان عليه عند تأسيسها في عام ١٩٤٥، قال البيان: إن مجلس الأمن المؤلف من ١٥ عضواً ينبغي توسيعه بالنسبة للدول الدائمة وغير الدائمة العضوية على حد سواء، بما في ذلك الدول النامية والمتقدمة كاعضاء دائمين جدد. وأشار البيان إلى ضرورة تمثيل أفريقيا أيضاً في العضوية الدائمة للمجلس. تجدر الإشارة إلى أن أي بلد أفريقي لم يحضر الاجتماع الرباعي الذي عقد يوم الثلاثاء لأن القارة ما زالت منقسمة بشأن البلد الذي يتوجب عليها دعمه. ويتنافس على ذلك الآن كل من مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا.

لا يوجد بين هذه الدول أي بلد عربي وإسلامي سوى نيجيريا ومصر وهي الدول التي تطالب بمقعد دائم يمثل القارة السوداء ومن المؤكد أنه إذا أخذ بهذا المبدأ فسوف يكون المقعد الإفريقي من نصيب جمهورية جنوب أفريقيا وليس غيرها لأسباب معروفة لا داعي لشرحها، يبقى هناك أمل للعرب والمسلمين في الدخول كأعضاء دائمين لمجلس الأمن وهو الطلب الذي دول العالم بتطبيق نظرية صمويل هنتغتون المسماة "صدام الحضارات" وإلى أن تطبق هذه النظرية والتي أقترح بموجبها توزيع القوى والمنظمات الدولية الرئيسية على أساس أن يكون لكل حضارة من الحضارات الرئيسية مقعد واحد دائم على الأقل في مجلس الأمن ومن ضمن هذه الحضارات العالم الإسلامي والذي يمكن أن تشغل دوله هذا المقعد بشكل دوري أسوة بالحضارات الأخرى يظل مليار مسلم في العالم بدون تمثيل إلا إذا حملت نيجيريا هذه المسئولية.

صنع الغرب من العالم الإسلامي خصماً له في صراع القرن الحادي والعشرين فالمسلم والعربي بشكل خاص في بداية هذا القرن هو عدو الإنسانية والحضارة والتقدم كما تروج الدعاية الصهيونية وبات الجميع يهاجمنا اليوم والسبب برأي البعض هو نظرية هنتغتون وأصدقائه من المحافظين الجدد وإذا كان الأمر كذلك فلنقنع العالم بأن هنتغتون رجل جيد ومنصف ونصنع له تماثيل في بلادنا لعل ذلك يشفع لنا لدى أعدائنا فيدخلونا من الباب الواسع إلى المجلس كون الاستجداء والاسترخاء هو كل ما يستطيع حكامنا فعله ذلك كان في الأمس واليوم وسيكون غداً وإلى أن يشاء الله أمرا آخر وإلى أن نلحق بركب الأمم المتمدنة والمتحضرة والمتقدمة صناعياً وتكنولوجياً وهي الأسس التي تؤهلنا للمنافسة على مقعد كهذا، علينا أن نقبل بالفتات فالذي يقبل بالاحتلال والعبودية وأن تنتهك مقدساته وسيادته وتهتك أعراض نسائه لا أمل له في مكان تحت الشمس فكمان أمثال هؤلاء هو العتمة والظل الأبدي.

● أستاذ العلاقات الدولية – غزة

تحديث العقول..؟!

مهيوب الكمالي

● الانسان هو أهم من الآلة وتحديث العقول أهم من تحديث الأجهزة.. بهذه المقولة الموجزة، لخص فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ماينبغي أن تقوم به الدولة لمواكبة التقدم العلمي الحاصل في المجالات المختلفة فالإنسان هو من صنع التقنيات وأوجد التكنولوجيا الحديثة وابتكر الأجهزة المتطورة في الطب والاتصالات والتعاطي بين الشبكات الالكترونية وتبادل المعلومات عبر معابر الانترنت وتوسيع وسائل المعرفة والثقافة والاتصال الحضاري بين الشعوب.

ولكن كيف يكون الانسان أهم من الآلة في بلداننا النامية واليمن على وجه الخصوص..؟ من الواضح أن تحديث العقول هو مايجب أن تستوعبه خطط التنمية البشرية لإيجاد الكادر المتخصص القادر على إدارة الأجهزة والآلات الحديثة في شتى الميادين ويتطلب ذلك توسيع برامج التأهيل والتدريب لاستثمار الانسان وتمكينه من قيادة دفة التغيير بالطرق العلمية السليمة.

إن بناء الانسان ثروة قومية تعود بالنفع لصالح الاستغلال الأمثل لكل الثروات الوطنية والعمل على الرقي بالانتاج الوطني في المجالات الزراعية والصناعية واستغلال الثروة المعدنية والنفطية والغازية بواسطة الأجهزة الحديثة المتطورة والتي لايمكن إدارتها إلا من خلال إكساب العقل البشري المهارات اللازمة لتشغيلها.

ولذلك ينبغي على كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وضع الخطط السليمة لتأهيل الانسان باعتباره أهم من الآلة من أجل تنمية القيادات الانتاجية والادارية بما ينسجم مع متطلبات عملية التغيير والتنمية المستدامة ولإحداث تطور ملموس في المجالات المختلفة وبما يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي العام.

إن تأكيد الأخ الرئيس على أهمية هذا التوجه ينطلق من اعتبارات علمية واضحة مؤداها إن تحديث الأجهزة ليست بالعملية المعقدة، لأن تلك الأجهزة محل تداول وتسويق، أما تحديث العقول فهي مسؤولية وطنية غير قابلة للتجارة وينبغي أن تكون في صدارة اهتمام خطط التنمية البشرية.

ومن هنا يبدأ الاهتمام بالانسان وتأهيله لخدمة الأهداف التنموية وتطوير البنية التحتية وإزالة كل المعوقات التي تحول دون تسخير التكنولوجيا الحديثة في عملية البناء الشامل، وزيادة الانتاج ورفع عائدات الدخل القومي.

ولا تقتصر عملية بناء الانسان وتحديث العقول البشرية على مجال معين دون غيره، بل تشمل إكساب الكادر البشري مهارات متكاملة تتعاطى مع مستويات التقدم الحاصلة في مختلف المجالات ومناهج العلوم وتطور الآلات والأجهزة ووفقاً لاستخداماتها المتعددة.

وفي بلداننا النامية، واليمن في طليعتها، نحتاج أكثر لبناء الانسان لمواجهة متطلبات ثورة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة التي تتطلب عقولاً قادرة على التعامل مع مخرجاتها لاختصار الزمن وردم الفجوة القائمة بيننا والبلدان المتقدمة.

إن استيراد الآلات والأجهزة المتطورة إلى بلداننا دون تدريب وتأهيل الانسان على إدارتها يجعلنا دائماً مستهلكين سلبيين لفضلات العالم المتقدم بل وبعيدين عن اللحاق بركب الدول المتطورة.

ولذلك جاءت تأكيدات الأخ الرئيس بأن الانسان أهم من الآلة حرصاً منه على الدفع قدماً بخطوات بناء الانسان وعصرنة العقول البشرية التي ستوفر كثيراً من الجهد وتخفض التكلفة في إدارة الخطط التنموية والنهوض بالوطن وانتشال الأوضاع الاجتماعية من حالة الركود إلى البناء والمشاركة الفاعلة في صناعة الغد العلمي والتكنولوجي لليمن.

لماذا لانستغل مابين أيدينا بما ينفعنا؟

محمد أحمد سنان

● تعتبر الوسائط التقنية والتعليمية المتنوعة من الأمور التي لايمكن للإنسان أن يستغني عنها، وهي متعددة وكثيرة في عصرنا الحاضر، ولو عملنا مقارنة بسيطة بين الأمس واليوم سنجد فارقاً كبيراً، فمن حيث المطبوعات نجدها متعددة الأشكال والألوان والإخراج وتمتاز بحسن الطباعة والقارئ المجتهد سيجد فيها ضالته، ولكن المشكلة هو أن هذا الانسان الذي يقرأ بنهم ولديه ميول للإطلاع وحب المعرفة هو مانبحث عنه ونفتقر إليه اليوم.

ولقد كان طلاب الدراسات الجامعية بالأمس ينتظرون فترات طويلة يبحثون فيها عن بعض المراجع التي تعينهم في بحوثهم، أما اليوم فهي من السهولة بمكان.

فبمجرد ضغطة زر يجدها الباحث بين يديه عبر الانترنت، هذا العلم الذي قرب كل شيء وجعل كل ماهو مهم في متناول اليد، ولكن أين المجتهدين الحقيقيين الذي يستغلون هذا العلم في تقدمهم العلمي والمعرفي.

وبعض المطبوعات جميلة من حيث الشكل ولكنها فارغة من حيث المحتوى والشباب الذين لازالت ثقافتهم هشة ويعانون من خواء في الفكر والاستيعاب والانبهار والجري وراء أمور وقضايا ومواضيع لاتقمة لها، وعلى هؤلاء الابتعاد عن هذا والتفكير بما ينفعهم وأمتهم ووطنهم.

على أن مايحز في النفس أن دور الأسرة مغيب ولكن هذه الأسرة تصطدم عندما تتأكد من فشل الأبناء وتعثرهم في دراستهم، ولكن الندم يأتي في الوقت الضائع.

ولهذا ينبغي على الأسرة أن تتابع وتشرف على أبنائها بوضعهم تحت المراقبة المستمرة في البيت والمدرسة والشارع، ولهذا فمسؤولية أولياء الأمور كبيرة وجسيمة في متابعة أبنائهم وبناتهم ومراقبتهم ومعرفتهم ومن هم رفاقهم وأصحابهم وأن يبعدوهم عن رفاق السوء، وهي كذلك مسؤولية تتحمل التربية جزءا منها ووزارة التربية والتعليم قد قامت مشكورة هذا العام بافتتاح المراكز الصيفية التوعوية للشباب من الجنسين. والمطلوب اختيار نخبة من المعلمين تحاضر هؤلاء الشباب وتشحذ هممهم بغرض بنائهم وبناء الوطن على حد سواء والمسؤولية شراكة بين البيت والمدرسة ويجب أن يتكاملا لحفظ الشباب من الانزلاق والانحراف فيما لايفيد .. وهي مهمة صعبة نسأل الله أن يعين الجميع في التعاون لحفظ الشباب من الضياع لأن ضياعهم يعني ضياعاً للوطن لأنهم رجال الغد المأمول والجيل الواعد الذي سيتحمل المسؤولية بجدارة هذا مانتمناه، ولذلك فقضية الحفاظ عليهم وتحصينهم وإبعادهم عن الغلو مسؤولية جسيمة ينبغي على كل الأطراف أن تتحمل ذلك وتؤدي الرسالة والأمانة بجدارة.

ونعرج قليلاً على الفضائيات العربية ونتفحص الدور الذي تقوم به تجاه الشباب ومن خلال ذلك الأسرة والتربية والتعليم معاً تجاه الشباب لأن ماتبثه هذه الفضائيات من برامج سطحية وثقافة هشة يغلب عليها الطابع السلبي. وعلينا أن لانترك الحبل على الغارب لأبنائنا لمشاهدة كل البرامج وإنما علينا توعيتهم واختيار ماينا سبهم من برامج شريطة أن يتطابق مع ديننا وأخلاقنا وقيمنا ومبادئنا حتى لاتكون النتائج سلبية عليهم وعلى مجتمعنا فلابد من معرفة مانريد لأبنائنا أن يشاهدوه لأن لهم تفسيراتهم وتصوراتهم لكلمايقرأوه أو يشاهدوه ويسمعوه وعلينا أن نحثهم على الاجتهاد لتيمكنوا من قرز الخبيث من الطيب بعد أن نكون قد حددنا لهم ماذا نقرأ وماذا نسمع أو نشاهد، إن الأمر واضح أمام الجميع وبقناعة ينبغي أن نجد أنفسنا للاهتمام بحياتنا وتعليمنا وما الظرف الذي يمر به إخواننا في فلسطين إلا نتيجة إهمالنا للعلم واهتمامنا بما لاينفعنا أوصلنا الى هذه الحالة المزرية .

إن من يحرص على وقته سيصل إلى هدفه ومن يصبر ويثابر ويسهر الليالي يقرأ ويستمع ويشاهد كل ماهو مفيد سوف يصل في نهاية الأمر إلى مبتغاه ولن نهزم أعداءنا إلا بالعلم والتربية المستقيمة، فبالعلم وحده والإيمان الصادق والاجتهاد سننتصر ونغير الموازين بإذن الله ونكون قد حققنا قوله تعالى: «لايريدون علواً في الأرض ولا فساداً» صدق الله العظيم.

وكل مانريده هو العدل وإعادة الحقوق الفلسطينية بالقوة والعلم وليس بالكلام .. فقد شبعنا وسئمنا ذلك وما توقفهم علينا إلا بالعلم فقط. فبمزيد من الاهتمام لانبقى على هذا الحال الذي لايسر أحدا.

وأتذكر هنا مقولة لوزير دفاع اسرائيلي سابق عندما قال: «إن العرب لايقرأون، وإذا قرأوا لايفهمون، وإذا فهموا لايطبقون» .. فلكم أن تتخيلوا هذا الوصف لأمة «اقرأ».

فبكم أيها الشباب سنغير كل هذه المفاهيم التي يسيئون بها إلينا ونحن أكثر ذكاء منهم وقد قدمنا للإنسانية الكثير والكثير والعرب والمسلمون في كل مراكز الأبحاث في العالم وإذا كنا قد توقفنا لفترة من الزمن فإننا نعتبرها محطة في حياة الأمة لنراجع فيها حساباتنا ونعاود السير إلى الأمام بكل إيمان وثقة، وعليكم أيها الشباب أن تتخذوا من هذه المقولة نقطة انطلاق لنثبت لأنفسنا أولاً بأننا غير ذلك ثم نثبت للآخرين بأن هذا كلام غير صحيح، ولن يكون هذا إلا بالقول والعمل وليس بالتمني والتهريج مصداقاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف» .. فلنكن أقوياء بالإيمان وبالعلم لنعيد أمجادنا السابقة، ونضيف إليها الكثير والكثير.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

ملامح الانتفاضة الفلسطينية في عامها الرابع

ماجد كيالي ●

□ .. لم تهدأ جبهة المواجهات الفلسطينية ـ الإسرائيلية طوال العام الرابع للانتفاضة، برغم الإنهاك والاستنزاف المتبادل الذي تعرض له الطرفان، طوال المرحلة الماضية، وبرغم الشعور المتبادل بانعدام فرص التوصل إلى قواسم مشتركة، لاسيما في ظل ممارسة إسرائيل لأقصى طاقة عنف لديها ضد الفلسطينيين، وبرغم مواصلة الفلسطينيين لخط المواجهة والمقاومة المسلحة ضد الإسرائيليين.

ويمكن تلخيص أبرز ملامح المواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية، من الناحيتين السياسية والعسكرية، خلال العام الرابع للانتفاضة في التطورات التالية:

أولاً: إحلال خطة شارون، المتعلقة بالانسحاب الأحادي من قطاع غزة، باعتبارها الخطة الوحيدة للتداول الدولي والإقليمي في الحلول السياسية. ويستنتج من ذلك أن خطة "خريطة الطريق"، التي جرى اعتمادها منذ أواخر أبريل من العام ٢٠٠٣، كبديل لاتفاق أوسلو، باتت بدورها معطلة أو مجمدة.

ثانياً: مواصلة إسرائيل خطتها المتعلقة بتقويض الكيان الفلسطيني، وتدمير المؤسسات واغتيال القيادات الفلسطينية، وقد استطاعت إسرائيل هذا العام اغتيال الشيخ أحمد ياسين الزعيم الروحي لحركة حماس، وعبد العزيز الرنتيسي أحد أهم قياديها، كما استطاعت اغتيال عدد من قيادي كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح وعدد من القادة العسكريين والميدانيين لحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

ثالثاً: استمرار إسرائيل ببناء "الجدار الفاصل" الذي يقتطع أراض واسعة من الضفة الغربية ويضم المستوطنات الكبيرة، في محاولة منها لفرض حدود الأمر الواقع، التي تتوخى من خلالها فرض املاءاتها على الفلسطينيين، في مفاوضات الحل النهائي، وإبقاء أكبر قدر من أراضيهم تحت سيطرتها، وإضعاف كيانهم المفترض.

رابعاً: إصرار إسرائيل على مواصلة حصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، لإضعاف نفوذه وعزله. ولاشك أن مفاعيل هذا الحصار باتت تؤثر على الفلسطينيين بدليل الفوضى المتفشية في العمل الفلسطيني، وبدليل الأزمة الحاصلة في الصف القيادي الفلسطيني، ولاسيما في حركة فتح.

خامساً: فشل محاولات تهدئة الانتفاضة والمقاومة، برغم الجهود المبذولة من أجل ذلك من أطراف دوليين وإقليميين، وسبب ذلك إصرار إسرائيل على الاستمرار بسياسة الحصار والاغتيالات وعدم التفاوض مع الطرف الفلسطيني.

سادساً: محاولة إسرائيل استغلال الحرب الدولية ضد الإرهاب لنزع شرعية المقاومة الفلسطينية والتشكيك بعدالة الكفاح الفلسطيني، على الصعيد الدولي.

ويعتقد الفلسطينيون من جهتهم، وهم يدشنون العام الخامس لانتفاضتهم، بأنهم صمدوا أمام كل الممارسات الإسرائيلية، وأنهم لم يهزموا، برغم الخلل الفادح في موازين القوى، بدليل المعطيات التالية:

أولا: قدرتهم على الصمود في مواجهة وسائل العقاب الجماعي والحصارات وعمليات التقتيل والتدمير، التي انتهجتها إسرائيل ضدهم، طوال المرحلة الماضية.

ثانيا: حفاظهم على الحد الأدنى من وحدتهم الوطنية، وتفويتهم الاستهدافات الإسرائيلية الرامية إلى زرع الفتنة في صفوفهم.

ثالثا: عجز إسرائيل، برغم كل قوتها، عن كسر إرادتهم وفرض املاءاتها السياسية عليهم، في عملية التسوية؛ وهو ما اضطرها للجوء لخطة الانسحاب الأحادي من قطاع غزة (+ أربع مستوطنات من الضفة) للخروج من هذا المازق.

رابعا: إحساسهم بقدرتهم على تكبيد إسرائيل خسائر فادحة وزعزعة استقرارها في مختلف المجالات: الأمنية والاقتصادية والسياسية؛ برغم من إدراكهم بعدم قدرتهم على هزيمتها تماما، بالوسائل العسكرية.

خامسا: استطاعتهم إظهار إسرائيل على حقيقتها أمام المجتمع الدولي باعتبارها دولة استيطانية عنصرية تمارس إرهاب الدولة وتستخدم القوة للسيطرة على شعب آخر.

أما إسرائيل بقيادة شارون فهي من جهتها تعتقد بأنها تخوض حربا وجودية ضد الفلسطينيين: "إما نحن أو هم"! مستغلة في ذلك الظروف الدولية والإقليمية الراهنة، المتمثلة في:

أولا: هيمنة الولايات المتحدة كقطب أوحد على النظام الدولي والإقليمي.

ثانيا: تداعيات الحرب العالمية ضد الإرهاب (بعد حدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١).

ثالثا: الوضع الإقليمي الناشئ عن تقويض مفهوم الجبهة الشرقية بعد احتلال العراق والتواجد الأمريكي المباشر فيه.

رابعا: المخططات الأمريكية الرامية لإعادة هيكلة المنطقة وإدخال تغييرات في النظم السياسية والاقتصادية والتعليمية والأمنية والقانونية فيها، بما يتناسب مع المصالح والرؤى والأولويات الأمريكية، وبالتالي الإسرائيلية.

وبشكل خاص فإن إسرائيل، في ظل حكومة شارون اليمينية تعتقد بأن الفرصة باتت سانحة لها للتخلص من استحقاقات "أوسلو"، وتابعه السلطة الفلسطينية، وللتحرر من عملية التسوية نهائيا، التي تعتبرها كارثة بالنسبة لإسرائيل. كما تعتقد إسرائيل أن الظروف باتت مواتية لها لفرض املاءاتها في عملية التسوية على الفلسطينيين، والمشاركة من موقع فاعل مع الولايات المتحدة في صوغ النظام الإقليمي الشرق أوسطي في هذه المنطقة.

ومشكلة إسرائيل، هنا، أنها استطاعت توجيه ضربات مدمرة للفلسطينيين، لبنيتهم السياسية والاقتصادية ولمؤسساتهم ولحياتهم الاجتماعية، ولكنها برغم كل هذه "الانتصارات"، أخفقت في ثلاثة مجالات أساسية هي:

١- عجزها عن ترجمة هذه "الانتصارات" إلى واقع سياسي، سواء عبر فرض املاءاتها السياسية على الفلسطينيين، أو عبر إدخال الهزيمة إلى وعيهم، على حد تعبير وزير الدفاع شاؤول موفاز.

٢- أنها لم تستطع أن تكبح مقاومة الفلسطينيين، وبالتالي فهي لم تؤمن الاستقرار والأمن للإسرائيليين؛ برغم الحواجز والاعتقالات والاغتيالات والحصارات والجدار الفاصل. فلا خطة المئة يوم الشارونية (مطلع العام ٢٠٠١) ولا حملات "السور الواقي" أو "الطريق الحازم" (في العام ٢٠٠٢)، حققت وقف المقاومة، أو تمكنت من جلب الأمن للإسرائيليين، ولا "جدار الفصل العنصري" ومعه مئات الحواجز الثابتة والمتحركة استطاع ذلك.

٣- أنها تبدو اليوم، بسبب سياساتها الاحتلالية والعنصرية، أقل شرعية على الصعيد الدولي من قبل. بل يمكن القول بأن إسرائيل باتت شبه معزولة على الصعيد الدولي، الرسمي والشعبي، ومن ضمن ذلك في أوروبا، بدليل الإدانة المستمرة لها في المنظمات الدولية والأمم المتحدة وفي محكمة العدل الدولية.

٤- إن إسرائيل تبدو اليوم، رغم كل جبروتها، أكثر تخوفا على المدى الاستراتيجي من الوجود الفلسطيني، بالنسبة لامكان بقائها واستمرارها على شكل دولة يهودية، وبالنسبة لامكان تحولها لدولة "ثنائية القومية". ولعل هذا التخوف أهم المرتكزات التي استند إليها شارون في طرح خطة الانسحاب من طرف واحد من غزة.

هكذا فإنه برغم من ظروفهم الصعبة والمعقدة، فقد تمكن الفلسطينيون في العام الرابع للانتفاضة من إثبات ذاتهم، في القدرة على الصبر وتحمل المعاناة وبذل التضحيات واجتراح البطولات. وأدت عمليات العام الرابع للانتفاضة إلى مقتل حوالي ١٦٠ إسرائيليا، وهذا العدد يوازي عدد الإسرائيليين الذين لقوا مصرعهم نتيجة العمليات الفلسطينية في العام الأول للانتفاضة. وبالإجمال فقد أدت عمليات المقاومة، خلال الأعوام الأربعة الماضية، إلى مقتل حوالي ١٠٢٠ إسرائيليا. وبلغ عدد الشهداء من الفلسطينيين في العام الرابع للانتفاضة حوالي ٧٨٠ شهيدا، بحيث بات يقدر عدد الشهداء الفلسطينيين خلال أربعة أعوام من الانتفاضة حوالي ٣٥٨٦ شهيدا.

وتبقى قضية الفلسطينيين الأساسية وهم يواصلون كفاحهم تتمثل بضرورة توصلهم لاستراتيجية سياسية وميدانية مشتركة، وترشيد خطاباتهم وأشكال عملهم، وتعزيز وحدتهم، للتمكن من تحويل معاناتهم وتضحياتهم إلى إنجازات حقيقية، مما يمكنهم من البناء عليها لاحقا في تحقيق أهدافهم الوطنية، في صراع يفترض أنه صراع طويل ومرير ومعقد.

● كاتب فلسطيني

وجهة نظر

الاستثمار النفطي ٢-٢

إبراهيم المعلمي

□ .. وصحيح أن الثروة النفطية وغيرها من الثروات المعدنية الأخرى ، هي موارد استراتيجية غاية في الأهمية وهي تمثل اليوم عصب الحياة الرئيسي في العالم وعائداتها المادية كبيرة واستطعنا بها وبما توفر من عائداتها انجاز الكثير من المشاريع التنموية وتمكنا من تأمين حاجاتنا الاستهلاكية اليومية..

● إلا أن ذلك ينبغي ألا يصرف انظارنا عن استغلال امكاناتنا وموارد نا الطبيعية والبشرية المتوفرة بكثرة .. فالأذكياء في العالم من منتجي النفط لم يتوقف اهتمامهم عند هذه الطفرة النفطية ، بل عملوا على استغلال عائداتها لانشاء البنى التحتية واقامة المنشآت الصناعية والزراعية وأسسوا لتنمية مستدامة ولموارد اقتصادية دائمة ومتجددة.

● بل إن الدول الصناعية الكبرى المنتجة للنفط شرعت منذ أمد طويل في البحث عن طاقة بديلة للنفط ومشتقاته لقناعتها بأن هذه الثروة أمدها قصير وأنها قابلة للنضوب ، بل وستنضب في المنظور القريب.

● ولسنا اليوم وفي ظل ظروفنا ووضعنا العلمي وامكاناتنا الاقتصادية ، ندعو إلى استخدام الطاقة الشمسية أو توليد الطاقة النووية لتسيير محركاتنا وتشغيل منشآتنا الصناعية ، لكننا فقط مدعوون لاستغلال العائدات المتواضعة من نفطنا المتواضع في الجوانب الاستثمارية بدلا من تبديدها في سد الحاجات الاستهلاكية واستيراد المواد الغذائية والبضائع الترفية التي يمكن انتاجها محليا أو الاستغناء عنها إلى حين.

● وإذا كان العالم اليوم يشهد أزمة نفطية جادة ، وتشهد أسواق النفط العالمية ارتفاعا لم يسبق له مثيل في أسعار النفط .. فإنها وبما تسببه من انهيارات اقتصادية للبلدان المستهلكة وغير المنتجة ، تعود علينا ببعض الفوائد في عوائدنا النفطية .. وهذا لايعني أننا بمعزل عما يجري في العالم من تضارب شديد وأزمات اقتصادية ، بل يحفزنا إلى إيجاد المعالجات الحقيقية أي البدائل الممكنة والمتاحة تحسبا لحالة انهيار اقتصادي عالمي ممكن ومتوقع ، إذا ما طرأ أي متغير على الساحة الدولية وأدى إلى انهيار أسواق النفط أو انخفاض حاد في أسعار الطاقة أو نشوب حرب كونية لاسمح الله ، وإحراق المخزون النفطي أوالاستيلاء عليه ، ليس في منطقتنا ولكن في العالم.

almalmi@hotmail.com